رقم الوثيقة= MDE 15/169/2002=W (وثيقة عامة)
بيان صحفي رقم : OPT
NV ديسمبر/كانون الأول OMMO

إسرائيل/الأراضي المحتلة : سجن المعترضين على أداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير بينما الجنود الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة يتمتعون بالحصانة من العقاب

بعثت منظمة العفو الدولية اليوم رسالة إلى شاوول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي للإعراب عن قلقها إزاء سجن المجندين وجنود الاحتياط الإسرائيليين الذين يرفضون أداء الخدمة العسكرية أو الخدمة في الأراضي المحتلة، لأنهم يعتقدون أنهم من خلال أدائهم لها قد يسهمون في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو يشاركون فيها.

وقد تم سجن نحو NUM من المعترضين على أداء الخدمة بدافع من الضمير والرافضين لها خلال الأشهر الستة والعشرين الماضية.

"أما أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب مثل قتل الأطفال وغيرهم من المدنيين العزل، ويطلقون النار والقذائف بصورة متهورة على المناطق السكنية المكتظة أو يفجرون المنازل على رؤوس أصحابها ويتركونهم يموتون تحت الأنقاض، فلا يُقدَّمون إلى العدالة ولا يخضعون للمساءلة عن أفعالهم".

وتساءلت منظمة العفو الدولية قائلة إنه "في الوقت ذاته يُزج بالمجندين وجنود الاحتياط الذي يرفضون أداء الخدمة، لكي يتفادوا بالذات المشاركة في هذه الأفعال، في غياهب السجون طوال أشهر. فما الرسالة التي تبعث بها هذه السياسة إلى المجتمع الإسرائيلي؟"

وتشكل الحصانة من العقاب التي يتمتع بها أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي المسؤولون عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان والزج بالمعترضين على أداء الخدمة العسكرية بدافع من الضمير في السجن، باعثي قلق خطيرين، كل بحد ذاته؛ فإن مزيجاً من كليهما يشكل اتجاهاً يبعث على القلق الشديد.

ويُلقى بالمجندين الذين يعلنون أنهم غير مستعدين لأداء الخدمة العسكرية بدافع من الضمير ولأنهم يعتقدون أن الجيش يرتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، في السجن، بينما يحصل مجندون آخرون بصورة روتينية على تأجيل للخدمة العسكرية أو على إعفاء من أدائها لأسباب دينية.

ويقضي حالياً مقاوما التجنيد جوناثان بن- أرتزي ويوري يعقوبي عقوبة سادسة بالسجن بصورة متتالية بسبب رفضهما أداء الخدمة في الجيش الإسرائيلي انطلاقاً من معتقداتهما النابعة من ضميرهما. وقد حُكم عليهما حتى الآن بما مجموعه NSN يوماً وNPQ يوماً على التوالي.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن جميع المعترضين على أداء الخدمة العسكرية بدافع من الضمير يجب أن يُمنحوا الفرصة لعرض أسباب اعتراضهم إلى هيئة لصنع القرار تُشكَّل بموجب القانون وتتسم بالحيدة والاستقلالية.

وقالت المنظمة اليوم إن "مقاومي التجنيد والرافضين لأداء الخدمة العسكرية الذين سُجنوا في الماضي والحاضر نتيجة اعتراضهم على أداء الخدمة بدافع من الضمير هم سجناء رأي. ويجب الإفراج فوراً ومن دون قيد أو شرط عن أولئك المعتقين حالياً."

انتهى
وثيقة عامة
للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:
+QQ OM TQNP RRSS
منظمة العفو الدولية : N Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org

للاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : http://news.amnesty.org